


Distr.: General
28 September 2011

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



الفريق العامل المفتوح العضوية للمؤتمر الدولي
المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الأول

بلغراد، ١٥ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي: الموارد المالية والتقنية للتنفيذ

الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

مذكرة من الأمانة

١ - في القرار ٣/٢ المتعلق بالموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، أكد المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية من جديد على أن تحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بحلول عام ٢٠٢٠^(١)، يعتمد جزئياً على تمويل الإجراءات المتنوعة على جميع المستويات، وعلى تعزيز التآزر والتكامل للترتيبات المالية المتعددة المتوخاة في النهج الاستراتيجي من أجل التنفيذ.

٢ - وطلب المؤتمر إلى برنامج البداية السريعة أن يقوم بتقييم البرنامج، وتقديم تقرير عن فعاليته وكفاءة تنفيذه، وتقديم توصيات في ضوء نتائجه للنظر فيه من جانب المؤتمر في دورته الثالثة. ودعا المؤتمر جميع المؤسسات المالية ذات الصلة، ولاسيما المؤسسات المالية الدولية القائمة، بما في ذلك البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية إلى تعزيز دعمها للنشاطات التي تسهم في تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي، بما في ذلك المساهمات العينية، ضمن التفويضات الممنوحة لكل منها.

* SAICM/OEWG.1/1/Rev.1

(١) تم اعتماد خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢. وتتضمن الخطة هدفاً يتمثل في استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تفضي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة الخطرة على الصحة البشرية والبيئة. ووفقاً للوارد في الفقرة ١٣ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، اعتمد النهج الاستراتيجي هذا الهدف الذي يشار إليه في كثير من الأحيان باسم "هدف عام ٢٠٢٠"، بوصفه الهدف العام للنهج الاستراتيجي.

٣ - وسينظر المؤتمر إبان دورته الثالثة في تقريرين عن متابعة القرار ٣/٢، يُقدم أولهما من المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة ويتضمن تقييماً لبرنامج البداية السريعة وتوصيات تستند إلى استنتاجات المجلس؛ ويتعلق ثانيهما بتقييم الخطوات التي اتخذها جميع أصحاب المصلحة الوارد ذكرهم في القرار لتنفيذ الترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي.

٤ - وتسلط هذه المذكرة الضوء على آخر التطورات المرتبطة بالموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي، بما في ذلك التقدم المحرز على صعيد مرفق البيئة العالمية، وتكلفة عدم اتخاذ الإجراءات والانعكاسات على قطاع الصحة، ومشروع دراسة التوقعات العالمية للمواد الكيميائية، والعملية التشاورية المتعلقة بخيارات التمويل الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات التي أطلقها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب بعض الاعتبارات الأولية المتعلقة باحتياجات التمويل الخاصة بالنهج الاستراتيجي حتى عام ٢٠٢٠.

أولاً - مرفق البيئة العالمية

٥ - دعا المؤتمر، في قراره ٣/٢، جميع المؤسسات المالية ذات الصلة إلى تعزيز دعمها للنشاطات التي تسهم في تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي. وبعد عام من ذلك، عُرضت نتائج عملية التحديد الخامسة لموارد مرفق البيئة العالمية أثناء الجمعية الرابعة لمرفق البيئة العالمية التي انعقدت في شهر أيار/مايو ٢٠١٠. وتدعو العملية الخامسة لتحديد الموارد إلى تخصيص مبلغ ١٠ ملايين دولار للمساهمة في تحقيق الهدف العام للنهج الاستراتيجي، علاوة على تخصيص ١٠ ملايين دولار إضافية لاستكمال المفاوضات على صك علمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق والتقدم بها. ولبرنامج المواد الكيميائية لدى مرفق البيئة العالمية هدف يماثل الهدف العام للنهج الاستراتيجي، ألا وهو تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بطرق تفضي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة الخطرة على الصحة البشرية والبيئة العالمية.

٦ - وسيقوم المرفق بتوفير الدعم لأهداف النهج الاستراتيجي ذات الأولوية بما يتماشى والولاية الموكلة إليه، ووفقاً لما حدده خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي. ومن بين الأنشطة ومجالات العمل التي قد تتلقى دعماً متزايداً من مرفق البيئة العالمية نظراً لما لها من جوانب عابرة للحدود، يشار إلى الجوانب ذات الصلة بنقل التكنولوجيا ومنع التلوث؛ وإدارة مبيدات الآفات؛ وبناء القدرات في مجالي الأطر التشريعية والتنظيمية وإنفاذها؛ والتكيف مع المواد الكيميائية؛ والمناطق المحمية؛ والمواقع الملوثة؛ والمعادن الثقيلة؛ والتقليل من النفايات والتخلص منها؛ وتبادل المعلومات؛ والاتجار غير المشروع. وتتضمن الوثيقة الكاملة لاستراتيجية مرفق البيئة العالمية قائمة مقترحة بالمشاريع التي يمكن أن تتلقى الدعم من مرفق البيئة العالمية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات من الموقع الشبكي www.thegef.org.

٧ - وقد طلب مرفق البيئة العالمية مؤخراً إجراء دراسة للقضايا الناشئة في مجال إدارة المواد الكيميائية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وستقوم هذه الدراسة بتحديد وتقييم ٢٢ قضية ناشئة في المجال المذكور، تتصل بالاحتياجات المحتملة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على صعيد إدارة المواد الكيميائية. وستساهم الموارد الإضافية والدعم الإضافي المقدمة من مرفق البيئة العالمية في إطار الولاية الموكلة إليه، والناجمة عن تلك الدراسة، في استباق الآثار الضارة بصحة الإنسان والبيئة، ومنع وقوعها، والحد منها، وتقليلها. وتشمل الدراسة القضايا الناشئة الأربع التي تحظى

باهتمام خاص في إطار النهج الاستراتيجي. وسينظم اجتماع جانبي أثناء الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية لتناول ما ستمخض عنه الدراسة.

ثانياً - تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات والانعكاسات على قطاع الصحة

٨ - شجع المؤتمر في قراره ٣/٢ على إجراء بحوث إضافية بشأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات والانعكاسات على قطاع الصحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لتيسير ترتيب إعطاء الأولوية الملائمة لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي.

٩ - واستجابة لهذا القرار، بدأ برنامج الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٠، دراسة لتكلفة عدم اتخاذ الإجراءات على صعيد الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وساهمت في تلك الدراسة منظمات عدة، من بينها منظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وتتمثل المرحلة الأولى من الدراسة في تقييم المعارف المتوافرة بشأن تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات وانعدام الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وستنشر الدراسة في أواخر عام ٢٠١١ أو أوائل عام ٢٠١٢، باعتبارها تقييماً مرجعياً لتكلفة عدم اتخاذ الإجراءات.

١٠ - ووفقاً للتوقعات، تبين النتائج الأولية للدراسة أن مجموعة المعلومات المتوافرة بشأن تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات هي معلومات مبعثرة ومحدودة، ويعني ذلك أن من غير الممكن الحصول على رقم عالمي واحد لتلك التكلفة. بيد أن هناك معلومات عن تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات تتعلق بالتقيد بمبادئ الإدارة السليمة لمبيدات الآفات في عدد من البلدان الأفريقية، ويمكن من خلالها استنباط تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات على صعيد إدارة المواد الكيميائية الأوسع نطاقاً. وسيعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية اجتماعاً جانبياً مشتركاً بشأن تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات وآثار الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية على الصحة على هامش الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية.

١١ - وفيما يتعلق بالانعكاسات على قطاع الصحة، نشرت منظمة الصحة العالمية، في عام ٢٠١١، تحليلاً لعبء المرض الذي يُعزى إلى المواد الكيميائية^(٢) وتشير التقديرات إلى أن الأثر العالمي لحالات التسمم الحاد والتعرض الطويل الأجل للأسبستوس، ولجموعة مختارة من العناصر والجزئيات المسببة للسرطان الموجودة في الأوساط المهنية، وتلوث الهواء في الخارج والداخل، والرصاص والأرسنيك في عام ٢٠٠٤ يصل إلى ٣٧٦ ٠٠٠ حالة وفاة (أي ٨،٣ في المائة من مجموع الوفيات) وما يعادل ٣١٧ ٠٠٠ سنة إعاقة. ويبدو أن هذه الأرقام تقلل من إجمالي عبء المرض الناجم عن المواد الكيميائية، حيث أنها تقتصر على مجموعة مختارة من المواد الكيميائية التي تتوافر بشأنها بيانات تدعم التقديرات العالمية.

١٢ - غير أن من الممكن استخلاص استنتاجات هامة من البيانات المتاحة. فعلى سبيل المثال، وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، انخفضت نسبة الأشخاص في العالم ممن تزيد مستويات الرصاص في دمهم عن ١٠ ميكروغرام/ديسيلتر من ٢٠ في المائة إلى ١٤ في المائة، وواكب هذا الانخفاض

(٢) يمكن الإطلاع على التحليل على الموقع التالي: www.ehjjournal.net/content/10/1/9.

انخفاضات مماثلة في عبء المرض الناجم عن الرصاص. ويتأتى هذا الانخفاض في المقام الأول عن التخلص التدريجي من الغازولين المحتوي على الرصاص في معظم البلدان، وفي ذلك مثال جليّ للأثر الذي قد تفضي إليه إدارة المخاطر في زمن قصير نسبياً. وتشكل بيانات عبء المرض الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى ما تقوم به المنظمة من عمل وما تتضمنه قاعدة بياناتها المتعلقة باختيار عمليات تدخل فعالة مقارنة بتكلفتها (والمعروفة باسم "WHO CHOICE")^(٣) أساساً للمعلومات الصحية المستخدمة في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة المذكور أعلاه والمتعلق بتكلفة عدم اتخاذ الإجراءات. وتعكف منظمة الصحة العالمية على إعداد المزيد من المعلومات عن هذه المسألة، بما في ذلك تقديرات عالمية جديدة للأمراض.

ثالثاً - مشروع دراسة التوقعات العالمية للمواد الكيميائية

١٣ - يؤدي انتقال إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية إلى زيادة احتمالات ظهور آثار سلبية على صحة الإنسان والبيئة في البلدان النامية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مشروع دراسة استشرافية للمواد الكيميائية يهدف إلى تقديم تقييم متعمق لنتائج تلك التغيرات. وتتخذ الدراسة من التقييمات السابقة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي أساساً لها، وتتكون من تحليل للتغيرات المتوقعة في إنتاج واستخدام المواد الكيميائية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية خلال العقد القادم، والانعكاسات الاقتصادية والمالية التي قد تنجم عن تلك التغيرات إذا لم يطرأ أي تحسن في إدارة المواد الكيميائية، ومن تقييم للاستجابات المحتملة على صعيد السياسات. ويتوقع أن تنشر دراسة التوقعات في أوائل عام ٢٠١٢، وأن تعرض على الدورة الثالثة للمؤتمر كي تنظر فيها.

رابعاً - العملية التشاورية المتعلقة بخيارات التمويل الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات

١٤ - أطلق المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية تشاورية تتعلق بخيارات التمويل الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات اعترافاً منه بالحاجة إلى موارد ملائمة في مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات. وقد أعلن عن العملية للمرة الأولى في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة المعقود بجنيف من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩. وترمي العملية إلى تركيز التفكير على كيفية تعزيز الدعم المالي لجدول الأعمال الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات، وبخاصة لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والنهج الاستراتيجي، وصك مقبل ملزم قانوناً بشأن الزئبق. وترتكز العملية بصورة عامة على تحديد الخيارات السياسية الممكنة الكفيلة بتوفير مزيد من التمويل المضمون للأنشطة المرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات.

١٥ - وقد انعقد الاجتماع الرابع من اجتماعات العملية التشاورية على هامش الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في غلين كوف، الولايات المتحدة الأمريكية، يومي ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠١١. وأعاد المشاركون التأكيد على أهمية وضع نهج متكامل لتمويل إدارة المواد الكيميائية والنفايات بوصفه

(٣) www.who.int/choice/en/

عنصراً حاسماً لتحقيق الأهداف المتوخاة من جدول الأعمال الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات. وقد أضحى هذا النهج المتكامل محوراً للمناقشات وللخطوات الرامية إلى مواصلة تطوير العناصر أو المسارات الأربعة، وهي: تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ وإشراك قطاعات الصناعة، بما في ذلك إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستخدام الأدوات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي؛ واستحداث صندوق استثماري جديد مماثل للصندوق الاستثماري المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال؛ وإدراج الإدارة الآمنة للمواد الكيميائية والنفايات كمجال تركيز جديد يتوخى منه توسيع نطاق مجال التركيز القائم المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة في إطار مرفق البيئة العالمية، أو إنشاء صندوق استثماري جديد في إطار مرفق البيئة العالمية.

١٦ - واتفق المشاركون على أنه ينبغي للمسارات أن تساهم في حشد الموارد المالية اللازمة لدعم تنفيذ البلدان للالتزامات المتفق عليها دولياً والامتثال لها، وأن توفر في الوقت نفسه الوسيلة لتنفيذ الأهداف الطويلة الأجل المتعلقة بإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي للمسارات الأربعة أن تساهم كذلك في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف المتمثل في الحد من الفقر، وأن تعزز في الوقت نفسه من فرص حصول أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية على الموارد المالية.

١٧ - وقد طُلب إلى أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك أن تقوم بتحليل العناصر الأربعة وأن تحدد الإجراءات الرئيسية المحتملة اللازمة لتفعيل كل مسار. وستشكل الورقة التي سيتمخض عنها التحليل والمعنونة "اقتراح نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات"، الأساس الذي ستقوم عليه المناقشات في الاجتماع الخامس والأخير للعملية التشاورية الذي سيعقد بانكوك يومي ٦ و٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتقدم الورقة تحليلاً للاحتياجات المالية لاتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم وللنهج الاستراتيجي، وتقدم اقتراحات لكيفية تطبيق كل من المسارات بحيث يلي تلك الاحتياجات، كما تتناول بالدراسة عناصر الهياكل والإجراءات التشغيلية لمسارات التمويل الأربعة، وتقدم اقتراحاً لنهج متكامل يستخدم جميع المسارات الأربعة على نحو مكتمل. وتخلص الورقة إلى أن في وسع الحكومات أن تواصل جهودها السياسية لوضع تفاصيل الاقتراح من خلال العمليات والمنتديات الحكومية الدولية، بيد أن في وسعها أن تتخذ، في الوقت نفسه، خطوات لتفعيل النهج المقترح لتمويل جدول الأعمال الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات.^(٤)

١٨ - وستعرض نتائج العملية التشاورية على المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك التوصيات. وسيقدم المدير التنفيذي بدوره تقريراً ختامياً إلى الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس إدارة البرنامج وإلى الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية اللتين ستعقدان في عام ٢٠١٢.

(٤) يمكن أن تشمل الخطوات الإضافية إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية والدولية؛ وزيادة الوعي بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على نحو يعزز الأولوية المعطاة لذلك المجال؛ ومواصلة استطلاع إمكانية إنشاء صندوق استثماري متعدد الأغراض؛ ووضع الحكومات لخيارات سياسية تهدف إلى توسيع نطاق استخدام مرفق البيئة العالمية لتنفيذ جدول الأعمال الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات؛ وتوسيع نطاق مجال التركيز المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة واستحداث مجال تركيز جديد للمواد الكيميائية والنفايات أو إنشاء صندوق استثماري جديد في إطار مرفق البيئة العالمية؛ وتوجيه طلب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعوة مرفق البيئة العالمية إلى تعزيز قدرته على توفير الدعم لجدول الأعمال الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات.

١٩ - وفي إطار الإعداد للدورة الثالثة للمؤتمر، سيُقدم موجز شفوي عن نتائج الاجتماع الخامس من العملية التشاورية إلى الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية، بهدف الاستئارة به للخروج بقرار محتمل يتعلق بمستقبل التمويل لجدول الأعمال الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك النهج الاستراتيجي.

خامساً - تمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي: الطريق إلى عام ٢٠٢٠

٢٠ - يختلف النهج الاستراتيجي عن الاتفاقيات الثلاث باعتباره مبادرة طوعية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددين وقطاعات متعددة. وعلى الرغم من عدم وجود اشتراطات ملزمة قانوناً تدعم تنفيذ النهج، فقد حظي بتأييد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد بجنوهنسرغ في عام ٢٠٠٢، وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد بنيويورك في عام ٢٠٠٥. وفي الفقرة ١١ من إعلان دبي، أكد الوزراء ورؤساء الوفود وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص بدورهم التزامهم الراسخ بتشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة طوال دورة حياتها وفقاً لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين وخطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويعد اعتماد الاستراتيجية الجامعة للسياسات في الفقرة ١٢ من إعلان دبي التزاماً واضحاً بالنهج الاستراتيجي وتنفيذه.

٢١ - ويعدّ فهم الاحتياجات المالية للتنفيذ عاملاً حاسماً يكفل توافر الموارد الملائمة لإنجاز الغايات والأهداف المتعلقة بالسياسات. ويشمل التنفيذ إجراءات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ويدعمه عدد من الترتيبات المؤسسية التي يتطلب بعضها احتياجات تقنية ومالية مختلفة. بيد أن تقييم هذه الاحتياجات قد يكون عسيراً بسبب الطابع الطوعي للنهج الاستراتيجي. ويمكن لبعض عناصر الاستراتيجيات الجامعة للسياسات أن تساعد على تحديد بعض احتياجات التمويل الفورية اللازمة لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي. كذلك فإن العمل المنفذ حتى هذا التاريخ يمكن أن يقدم إشارة إلى الاحتياجات اللازم تلبتها في المستقبل بحيث تؤثر إيجاباً في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

سادساً - استنتاجات

٢٢ - دخل تنفيذ النهج الاستراتيجي مرحلة هامة تتخذ خلالها إجراءات محددة ترمي إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وتبين التقارير المرحلية عن المشاريع المنفذة في إطار برنامج البداية السريعة أن جهوداً منسقة تبذل حالياً لتحسين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى الوطني، ولتحديد الأولويات، ومعالجة الشواغل الإقليمية، وتنفيذ اشتراطات الترتيبات البيئية المتعددة الأطراف. وبالتالي فإن الموارد المتاحة تستخدم لتحقيق نتائج أكثر تنسيقاً وكفاءة. وقد أسفر الوضع الاقتصادي الصعب الراهن عن انخفاض التمويل المتاح، مما قد يؤثر على العمليات الجارية لتنفيذ النهج الاستراتيجي ويعيق التقدم نحو إنجاز هدف عام ٢٠٢٠. ولربما تطلب الأمر البحث عن مصادر تمويل غير تقليدية للمحافظة على الزخم الحالي.

٢٣ - وثمة دروس يمكن استخلاصها من تجربة النهج الاستراتيجي واستخدامه كنهج متكامل للتنفيذ. فمن خلال تعددية أصحاب المصلحة والقطاعات، يضمّ النهج الاستراتيجي حالياً مختلف المسارات التي

وضعها العملية التشاورية، بما في ذلك إدماج الشواغل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات في الخطط الإنمائية الوطنية، وإعطاء دور فعال لقطاع الصناعة وسائر أصحاب المصلحة غير التقليديين، ويشار على نحو خاص إلى الشراكات لتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإنشاء صندوق استئماني مخصص لدعم الأنشطة التمكينية الأولية.

٢٤ - وتدعم المسارات الأربعة المقترحة في إطار العملية التشاورية الدعم قيام نهج تمويل متكامل وجاذب. وتجدر الإشارة إلى أن العملية التشاورية ستسعى إلى تصميم هيكل يوفر تمويلًا ثابتاً لمجموعة المواد الكيميائية والنفايات، لكنها لن تضطلع بحشد الموارد. وعلاوة على ذلك، يتوقع للمناقشات بشأن تنفيذ أي توصيات تتمخض عنها العملية أن تستغرق بعض الوقت. ومن المهم بالتالي أن يجري النظر في احتياجات التمويل الفورية للنهج الاستراتيجي، واستنباط آلية تكفل تلبية تلك الاحتياجات إلى حين الانتهاء من المناقشات.

٢٥ - وينبغي للدعم المالي أن يكفل تقاسماً واسع النطاق لمسؤولية حشد الموارد من الجهات المانحة وأصحاب المصلحة على اختلافهم، وأن يكون مستداماً وفعالاً عندما يتعلق الأمر بتنفيذ المشاريع والأنشطة، وأن يستجيب للاحتياجات الخاصة لأصحاب المصلحة، وأن يركّز على تحقيق هدف عام ٢٠٢٠. ومع استمرار تنفيذ النهج الاستراتيجي، سيجري تعيين مسائل جديدة لإدراجها في خطة العمل العالمية، وسيجري اقتراح مسائل جديدة ناشئة متعلقة بالسياسات، واتخاذ مبادرات جديدة كتنفيذ استراتيجية قطاع الصحة التي تشكل جزءاً من النهج الاستراتيجي. وعلى الرغم مما لمعالجة هذه المسائل من أهمية، فلا بد من توفير الموارد، لا لتلك الأنشطة فحسب، بل لإتمام الأنشطة المتعلقة بالمسائل القائمة والمسائل التي تم تحديدها في السابق. ويعد التوافر الدائم للموارد اللازمة لدعم عمل الأمانة عنصراً حيوياً يتيح لها توشي الفعالية في أداء المهام التي يوكلها إليها المؤتمر.

الإجراء الذي قد يتخذه الفريق العامل المفتوح العضوية

سابعاً -

٢٦ - بما أن الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية ستعقد إثر الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة اللذين يتوقع أن يناقش خلالهما جدول الأعمال المتعلقة بخيارات التمويل الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات، فقد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية في أن:

(أ) يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذا التقرير؛

(ب) ينظر في ما ستمخض عنه العملية التشاورية المتعلقة بخيارات التمويل لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات، مستنداً في ذلك إلى المعلومات المقدمة؛

(ج) يطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضمّن تقريره المتعلق بنتائج العملية التشاورية، الذي سيقدم إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، مناقشة للكيفية التي ستؤثر بها تلك النتائج على احتياجات تمويل النهج الاستراتيجي؛

(د) يطلب إلى الأمانة أن تعدّ موجزاً للتقدم الذي أحرزته العملية التشاورية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وما تمخض عنه من نتائج، وما لهذه النتائج من أهمية بالنسبة لتمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي، لكي ينظر فيه المؤتمر في دورته الثالثة.